

التاريخ 2011/5/27

خبر صحفي

حاكم مصرف لبنان في حوار مباشر مع المشاركين في منتدى الاقتصاد العربي

- سلامة: النمو رهن بتبدل الوضع السياسي، ومعدل التضخم المرتقب في حدود 7 في المئة
- الضغوطات على سوق القطع بدأت تتراجع، بفضل قدرة وعزم البنك المركزي على تثبيت سعر الصرف
- التسليف المصرفي للقطاع الخاص مستمر، ونتوقع قروض سكنية بحدود 1.5 مليار دولار
- مصرف لبنان ماض في سياسة تثبيت سعر الصرف

استهل منتدى الاقتصادي العربي يومه الثاني بحوار مباشر أجراه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مع المشاركين في المنتدى، حيث قدم ملخصاً للوضع المالي والاقتصادي شارحاً تطورات مصرف لبنان في هذه المرحلة. بدأ سلامة حديثه بالإشارة إلى تأثيرات الأزمة السياسية على الوضع الاقتصادي مشيراً إلى أن توقعات النمو الراهنة تتوقع للعام 2011 نمواً بنسبة 2.5 في المئة، وقال: "لذلك جدد البنك المركزي مفعول الحوافز التي كان اقراها العام الماضي إلى نهاية العام 2011 بعد أن كان مفعولها ينتهي في منتصف العام . وهذه الحوافز (إعفاء من الاحتياط الإلزامي) تشمل قروض السكن والمشاريع الجديدة المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية والتكنولوجيا والبيئة والطاقة". وأشار إلى الأجواء التضخمية الناتجة من الارتفاع العالمي لأسعار النفط والمواد الغذائية متوقفاً لهذا العام معدل 7 في المئة بعد أن كان المستوى في السابق 4 في المئة، ومعتبراً أن ارتفاع الأسعار سيشكل عاملاً ضاغظاً على القدرة الشرائية الاستهلاكية.

وقال إن تراجع التحاويل إلى لبنان وارتفاع فاتورة النفط أدّى إلى حصول عجز في ميزان المدفوعات هو اليوم في حدود 400 مليون دولار.

أما عن أرباح القطاع المصرفي في الفصل الأول، فقال إنها مرضية وتؤشر إلى الاطمئنان، لافتاً إلى ضغوطات حصلت في سوق القطع خلال الشهر الأول، لكن هذه الضغوطات أخذت تتراجع بعد أن أدركت الأسواق أن لدى البنك المركزي القدرة والعزم على المضي في سياسة تثبيت أسعار الصرف. أما عن الفوائد فقال أن المركزي مستمر في الإبقاء على استقرارها لأن ذلك يساعد على النمو ويخفض العجز في الموازنة ويحافظ على الوفرة الذي تحقق في خدمة الدين.

ولاحظ حاكم مصرف لبنان أن التسليف خلال العام 2010 كان بوتيرة جيدة، وهو سيحافظ على هذا النمو في 2011، حيث ستكون هناك زيادة في الإقراض السكني بحدود 1.5 مليار دولار لشراء المساكن. أما على الصعيد العام، فقال سلامة إن ما شهدناه في العام 2010، مستمر لجهة استمرار المصارف في تمويل القطاع العام والخاص، حيث القروض للقطاع الخاص تشكل 29 في المئة، وللقطاع العام 21 في المئة، وهو أمر نشجعه لأنه كفيل باستمرار النمو.

أما عن الدين العام البالغ حالياً نحو 52 مليار دولار، فقال سلامة: المعول عليه في هذا المجال، هو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي والتي كانت وصلت إلى أقل من 140 في المئة. أما إذا لم يتحقق نمو لهذا العام بسبب الأزمة السياسية فإن هذه النسبة مرشحة للارتفاع وهو الأمر الذي نسعى إلى تجنبه، إلا أنه من المؤمل أن يبرز هذا النمو اعتباراً من شهر حزيران بحكم الطابع الموسمي للاقتصاد.

وعن القطاع العقاري، قال سلامة إن هذا القطاع الذي شهد فورة هو حالياً في وضع مستقر طلباً وأسعاراً، ونرى أن حركة البناء قد تراجعت ولكن بنسب مقبولة.

وأكد أن لبنان يشهد تقليدياً في القطاع العقاري فترات فورة ثم تعقبها فترة استقرار . كما أكد أن التراجع الكبير في العقار أمر غير ممكن لأن التسليف العقاري محكوم بسقوف أقصاها 60 في المئة من قيمة المشاريع . وبالتالي ليست هناك ضغوطات على المطورين تدفعهم إلى تصفية العقارات من أجل تغطية الديون.

وأشار إلى أن التعثر في قروض السكن لا تتجاوز نسبته الـ 1 في المئة. كما أشار إلى بروز نمط جديد في مساحات الشقق يتلاءم مع مستوى المداخل.

وختم حاكم مصرف لبنان حديثه بالقول أن الموجودات السائلة لدى مصرف لبنان والتي تتجاوز الـ 30 مليار دولار، وأن الهندسات المالية المتاحة تمكن مصرف لبنان من تحقيق أهدافه لجهة استقرار سعر الصرف، والحوول دون أي افلاسات في القطاع بفضل قانون الدمج، إضافة إلى الاستمرار في تمويل احتياطات الدولة عن طريق تغطية العجز الذي قد يحصل في اكتتابات المصارف ومع نمو لا يؤدي ذلك إلى آثار تضخمية.

الصناعة المصرفية والتمويل والمراحل المقبلة

شكل الحديث عن الواقع المصرفي في كل من لبنان والعراق، محور كلمات المتحدثين في الجلسة الأولى من أعمال اليوم الثاني، التي أدارها النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان **د. سعد عنداري**، وتحدث خلالها كل من كبير الاقتصاديين في بنك البحر المتوسط (ميد بنك) **د. مازن السويد**، رئيس مجلس إدارة المصرف العراقي للتجارة **حسين الأوزري**، ورئيس مجلس الإدارة والمدير العام لـ فرست ناشونال بنك **رامي النمر**.

أضواء الـ **د. السويد** على التحول الملفت في العوامل المؤثرة في نشاط القطاع المصرفي اللبناني ما بين الأعوام 2008 و 2011 مشيراً إلى ثلاث عوامل رئيسية، هي:

أولاً، العامل السياسي، حيث وفر اتفاق الدوحة في العام 2008 استقراراً سياسياً مرحلياً شهد كثيراً من التقلبات خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية التي فشلت تجربتها، وحالياً يتأثر القطاع المصرفي بالأزمة المستمرة منذ استقالة الحكومة بداية العام.

ثانياً، العامل الاقتصادي، والذي مثلته التداعيات الايجابية للأزمة الاقتصادية العالمية على المصارف اللبنانية، والتي شكلت ملاذاً آمناً للكثير من الودائع العربية والعالمية، واستفادت من ارتفاع حجم تحويلات اللبنانيين. في حين تظهر أرقام الفترة الأولى من العام الجاري، تراجع في حجم التحويلات وعجز في ميزان المدفوعات، ورغم استمرار نمو الودائع فهو لم يكن بنفس المستوى الذي كان عليه خلال فترة 2008-2009.

ثالثاً، وكأحد نتائج الأزمة المالية العالمية، انخفضت أسعار المواد الأولية و مواد البناء، ما كان له أثر إيجابي على فورة المشاريع العقارية التي شهدها لبنان. اليوم عدنا لنشهد ارتفاع في تلك الأسعار ما ينعكس تضخماً ويؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين.

كذلك لفت الـ **د. السويد** في مداخلته، إلى أن معدلات النمو المرتفعة التي شهدها لبنان خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي تراوحت نسبها ما بين الـ 7 والـ 9 في المئة، لم تؤد إلى خلق ما يكفي من فرص العمل المواكبة للحجم السنوي من المتخرجين. وأشار إلى تعثر السير في عمليات الإصلاح التي من شأنها وضع توفير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية في القطاعات الاقتصادية الأساسية في لبنان.

أما **الأوزري**، فاستعرض في مداخلته واقع القطاع المصرفي العراقي، لافتاً على حاجة العراق للمزيد من المصارف القادرة على تأمين التمويل للمشاريع الكبرى، مشيراً إلى أن العدد الحالي للفروع المصرفية الممتدة على كامل الأراضي العراقية ما يزال ضئيلاً، وبمعدل فرع واحد إلى قرابة 250 ألف مواطن.

وأشار إلى اهتمام المصارف اللبنانية بالسوق العراقية، حيث يتواجد حالياً فروع لـ 5 مصارف وهو عدد مرشح للزيادة مستقبلاً. ولفت **الأوزري** إلى الدور الرئيسي الذي لعبه البنك المركزي العراقي في تخفيض معدل الفوائد من 22 في المئة إلى 6 في المئة، وتدعيم عملية استقرار سعر الصرف.

بدوره أكد **النمر**، على قدرة القطاع المصرفي اللبناني على مواجهة الأزمات والتكيف مع التحولات، وهو ما أثبتته المصارف اللبنانية على مر سنوات الأزمة التي شهدها لبنان. داعياً المصارف اللبنانية إلى ترقيب الفرص الناتجة عن التحولات السياسية وما يتبعها من تحولات اقتصادية، في العالم العربي.

وكان منتدى الاقتصاد العربي، قد شهد في يومه الأول 3 جلسات عمل تلت جلسة الافتتاح.

الجلسة الأولى

تناولت السياسات المطلوبة لتأمين الاسقرار الاقتصادي في المنطقة في ظل التحولات السياسية. أدارت الجلسة وزيرة المالية في لبنان **ريا الحسن**، وتحدث فيها كل من وزير الاقتصاد والمالية في قطر **يوسف حسين كمال** ووزير الدولة والناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية **د. علي الدباغ**.

الوزيرة **الحسن** قالت إن الإصلاحات الاقتصادية تحتاج إلى إصلاحات سياسية والعكس صحيح. وأوضحت أن الاقتصاد العالمي يواجه 3 تحديات جديدة، التحدي الأول تمثل بأزمة الملاة والدين السيادي الذي يواجه أوروبا، والثاني في

حرب العملات التي هددت العالم بين الولايات المتحدة والصين، والثالث هو الحاجة في عالمنا العربي إلى إرادة سياسية جلية حتى لا يتم تهميشه في صنع القرار الاقتصادي المحلي الإقليمي والعالمي.

ودعت **الوزيرة الحسن** إلى وجوب إزالة المعوقات أمام القطاع الخاص لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، ولفتت إلى أن المنطقة العربية قادرة على الارتقاء ولعب دور فعال على مستوى المنافسة العالمية إذا تم تطوير الموارد البشرية والطاقات والقدرات التي تتمتع بها الشركات الوطنية.

وتناول **الوزير الدبّاع** الوضع في العراق معتبراً أن التغيير الذي حصل في العام 2003 وصف بالزلزال الذي سيكون له ارتدادات كبيرة، أوها هو الـ "بو عزيزي" يشعل شرارة التغيير في المنطقة. وأوضح أن التغيير القصري في العراق أعاد تركيب السلطة الحاكمة في العراق، والمنطقة الآن بانتظار أن تتبل ور صورة وضع الحكم فيها، معتبراً أنه مهما سيكون شكل السلطة فهي لا شك ستكون أكثر حرية لشعوبها وتصالحاً معها.

وقال إن المنطقة ضاقت ذرعاً من الخلافات فيما بين دولها، وإن من شأن التعاون العربي التقريب بين الشعوب العربية "ويبقى حلمنا هو تحقيق الوحدة العربية".

وقال **الوزير كمال** إن كل إصلاح اقتصادي مؤلم لأن من يتخذ القرار لا يملك الميزان ليحقق التوازن بين المصالح الاقتصادية، مشيراً إلى أن الفترة الانتقالية في العالم العربي قد تشهد تبديلاً في الظروف قد تكون نحو الأسوأ وربما تستلزم سنتين أو ثلاث سنوات وربما أكثر لتتضح رؤيتها ومعالمها، فمطالب الشعوب كانت نائمة على مدى 25 عاماً والمطلوب في الوقت الراهن هو الشفافية بين من هو قادم للإصلاح وبين من قام بالحركة لتحقيق الإصلاح.

من هنا، أضاف **الوزير كمال** الدور القوي لوسائل الإعلام والمفكرين بالذات. واعتبر أن التغيير في المنطق هو نقلة نوعية في إدارة الوضع العربي، حيث كانت في الفترة الماضية تحكم الأناية والأنية.

الجلسة الثانية

عالجت موضوع العالم العربي في مرحلة التغيير وكيفية بناء مستقبل جديد. أدار الجلسة الأستاذ في القانون الدولي **د. شفيق المصري**، وزير الدولة والناطق الرسم ي باسم الحكومة العراقية **د. علي الدبّاع**، وأستاذ الشرف في الاقتصاد والمدير المؤسس في معهد العلوم المالية في الجامعة الأميركية في بيروت **د. سمير مقدسي**، وأستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة في مصر ورئيس منتدى الاقتصاديين العرب ورئيس التحرير والمدير العام في لوموند بيلوماتيك النشرة العربية في فرنسا **سمير العبيطة**.

الوزير الدبّاع قدم نموذج مصر ليشير إلى وجود أزمة حاكم وتحديداً وراثته الحاكم في المنطقة. وأشار إلى أن أساس المشكلة تنفرّع عنها مشكلة الاقتصاد والمشاكل الأخرى، لافتاً إلى أن رياح التغيير تنشئ قوة جديدة.

وقال **الدبّاع** إن المنطقة تكتنز الكثير من الخبرات والثروات وتملك الفكر والتاريخ، إنما القتل على الهوية وكل المشاكل الأخرى تعود إلى المشكلة الأساسية وهي مشكلة الحاكم، مشدداً في المقابل على دور الحكماء في المرحلة الانتقالية. وختم بالقول إن على مصر أن تفخر لأنها أنتجت ثورة متحضرة.

وأشار **د. مقدسي** إلى أن ما يحصل في العالم العربي له انعكاسات على المستوى الاقتصادي والتنموي في المنطقة، مقدماً بعض الملاحظات في سياق التحولات الراهنة. وأوضح أنه انطلاقاً من العلاقة الوطيدة بين السياسة والاقتصاد، فإن أي تغييرات سياسية لا بد ستعكس على الاقتصاد، فكانت دعوات القطاع الخاص إلى الإصلاحات لخلق بيئة أفضل للنشاط السياسي والاقتصادي العام.

ولفت إلى أن هذه التحولات والتغيرات ستخلق مؤسسات سياسية أكثر انفتاحاً، من هنا إن الاتجاه نحو مزيد من الانفتاح السياسي أمر مرحّب به تدعمه الأبحاث التنموية التطبيقية التي تشير إلى أن الدول التي تمكنت من التحول إلى الديمقراطية تمكنت من تحقيق معدل نمو يفوق المحقق من قبل الدول التي فشلت في ذلك.

وأوضح **د. نافعة** أن ما يجري في الدول العربية هو ظاهرة عربية شاملة وليس حدثاً يستهدف التغيير في دولة عربية معينة، حتى بالنسبة للدول التي تبدو بمعزل عن رياح التغيير ستصلها هذه الرياح، لكنها لن تتعدى الدول العربية. وأضاف نافعة أن المنطقة أمام ثورات لم تكتمل ولا تزال مصر وتونس في منتصف الطريق. وسأل عما إذا كانت الدول العربية ستمكّن من تحقيق أهداف الثورات التي لم تتحقق بعد؟ وأجاب أن هدف أي ثورة من هذه الثورات هو إزاحة النظام القديم الذي أدى إلى الظلم والاستبداد ومن السابق لأوانه الجزم بأن هذه الثورات قد حققت أهدافها بالكامل.

وأوضح أن الديمقراطية هي قضية ثقافة لذا فهي عملية تلويفية وتحتاج إلى الوقت والمستقبل مفتوح على احتمالات

كثيرة.

وقال **عيطة** إن المصرفيين أكثر من السياسيين يعرفون أن هناك حالة تحوّل كبيرة سيكون لها حكماً تداعيات مختلفة. وأضاف إنه على الأقل هناك وعي بوجود مشكلة كبيرة إنما لا تبدو الصورة واضحة إن كانت بمستوى ال تسونامي الكبير القادم إلى العالم العربي. وأوضح أن أي نظام اقتصادي أو سياسي راهن هو عاجز عن تلبية طموحات الشباب. وأشار **عيطة** كذلك إلى أن ما حصل في المنطقة ليس سببه الديمقراطية بل هو الضعف في بنية الدولة، وسيطرة السلطات على بعض الموارد بوضع اليد . وهذه السلطة فوق الدولة هي استثناء وهذا التسونامي سيأخذ مفاعيله وسيكون له تداعيات كبيرة، والشيء الأساسي الذي يجب أن يبقى هو الدولة وليس مالكو الجمهوريات. وأشار إلى أنه بعد الثورة النفطية، انتقلت مسالة وضع اليد على موارد الدولة إلى دول أخرى لغرض السلطة فقط، محذراً الدول الخليجية إنه في حال عدم إجرائها إصلاحات حقيقية فإن التسونامي سيصل إليها.

الجلسة الثالثة

تمحورت تلك الجلسة حول تفاعل الاقتصاد العربي مع التحولات السياسية، وترأسها وزير المالية السابق **د. جهاد أزور** وشارك فيها كل من رئيس اتحاد الغرف اللبنانية **محمد شقير**، الأمين العام لملتقى الطاقة العربي **ماجد عبدالله المنيف** ورئيس مجلس الإدارة - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **دويتشه بنك د. هنري عزام**. تناول **أزور** في كلمته التداعيات الاقتصادية التي تمر بها المنطقة نتيجة الأزمات السياسية لافتاً إلى ضرورة تنظيم الاقتصاد وصناعة المستقبل. وأشار **أزور** إلى أن توقعات النمو قبل الأزمات كانت 5 في المئة وعلى أن تكون حركة الاستثمار لها وقع أكبر إلا أن كل ذلك شهد تراجع بلغت حدته كما كان الحال عند حدوث الأزمة المالية العالمية . ونبه **أزور** إلى أن الدول الثمانية تجتمع لتناقش حول المستقبل الاقتصادي للمنطقة دون مشاركة أي من دول المنطقة ما عدا تونس ومصر اللتان تشاركان لطلب المعونة فقط . وشدد **أزور** على أهمية أن يتواكب تغيير المنظومة السياسية إصلاح اقتصادي يأخذ منحى جديد.

بدوره أشار **شقير** إلى أن التحولات التاريخية التي تمر فيها منطقتنا العربية هذه الأيام تختلف هذه المرة إلى حد كبير عن تلك التي شهدتها في العقود المنصرمة، مشيراً إلى أن الانقسام الأساس هو بين أكثرية تسعى جاهدة لتحسين مستواها المعيشي وأقليات تتحكم في مواردها الاقتصادية. وشدد على أن كهيئات اقتصادية وغرف تجارية مؤثرة في الحياة الاقتصادية في البلاد، علينا أن نساهم بإشاعة جو من التفاؤل في بلادنا وان نسعى لتعزيز القناعة عند المواطن بأن أيام الازدهار ليست من الماضي وان الأيام المقبلة تحمل الكثير من الايجابيات.

أما **منيف** فلفت إلى ضرورة تلازم التنمية الاقتصادية مع الإصلاح السياسي . وأعرب عن عدم تفاؤله بالمرحلة الانتقالية التي تشهدها المنطقة لعدة أسباب ليكون هناك دور أكبر لتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، تغيير نظام التسعير من خلال تقديم بعض المعونات ما سيزيد في الإنفاق وبيط الإصالح، إعادة الاعتبار للعلاقة بين السلطة السياسية والقطاع العام خاصة وأن العلاقة بين السلطة وقطاع الأعمال شابها كثير من الشوائب جعل الثورة ليس فقط ضد النظام السياسي بل أيضاً ضد قطاع الأعمال . إعادة إحياء بعض المؤسسات التنموية ليكون لها دوراً فاعلاً وخلاقاً وليس كما كانت في السابق، بالإضافة إلى تأثير بعض القطاعات وخاصة مع تأخر الإصلاح الاقتصادي ومنها الطلب على السياحة على سبيل المثال في حين سيبقى قطاع الطاقة القائد الذي سيربط المنطقة في العالم.

من جهته لفت **عزام** إلى أن الوضع في الدول العربية التي تشهد انتفاضات يمر بمرحلة انتقالية وستكون صعبة مشيراً إلى أنها بعض القطاعات تأثرت أكثر من غيرها . وطرح مسألة تحفظ رجال الأعمال والمصارف بسبب مشاكل الائتمان بالإضافة إلى مسألة التهجم على رجال الأعمال ما زاد من شعورهم بالخوف ما أدى إلى هروب الكثير من الاستثمارات، كذلك تراجع المحافظ الاستثمارية في الدول الناشئة . كما لفت إلى أن الدول التي شهدت انتفاضات كتونس ومصر كانت تشهد معدلات نمو مرتفعة لكن عدم انسياب هذا النمو ليطل كافة شرائح المجتمع كان له أثره السلبي . ولفت **عزام** إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والتركيز على قطاعات أكثر إنتاجية تطل جميع الشرائح.

التعاون الاستثماري بين لبنان وتركيا

على هامش المؤتمر، التقى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان **المهندس نبيل عيتاني**، نائب رئيس وكالة تشجيع الاستثمارات التركية **د. حسين أصلان**. وتناول اللقاء التعاون بين البلدين لاسيما في مجال تبادل الخبرات وحماية وتفعيل الاستثمارات المشتركة. كما تطرق البحث إلى مناخ الأعمال في البلدين وفوص الاستثمارية المتوافرة في القطاعات الإنتاجية.